توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي

إعداد
د. ياسر بن عبد العزيز المرشدي
الأمين العام للهيئة الشرعية
مصرف الإنماء

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

ساهمت التكنولوجيا بتطبيقاتها الالكترونية، وأنظمتها الآلية في تطور الأعمال المالية، والمصرفية؛ وأصبحت المؤسسات المالية تنفذ جميع عملياتها من خلال الأنظمة والتطبيقات الالكترونية، مستفيدةً من المزايا التي تقدمها التكنولوجيا المتطورة من سرعة في الإجراء، ورفع مستوى الأمان، والضبط الرقابي للعمليات.

وبما أن التدقيق والمراجعة هي أحد الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية، فقد طوعت التكنولوجيا لخدمة عمل المراجعة، وعليه ظهرت تطبيقات وأنظمة تخدم عملها كنظام Teammate وغيره لدى المراجعة الداخلية، واستفادت إدارات المراجعة في المؤسسات المالية من هذا النظام من حيث التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والأرشفة.

وبما أن التدقيق الشرعي هو أحد الأعمال التي تنفذ داخل المنظومة المالية والمصرفية، فكان لزاماً عليها أن تنتظم أعمالها من خلال الأنظمة الالكترونية لتتماشى مع تطور الأعمال المالية والمصرفية، ولتحقيق أهدافها المرسومة لها لضبط العمل المالي، والمصرفي من الناحية الشرعية.

سنتكلم في هذه الورقة عن تجارب وتطبيقات قامت بها المؤسسات المالية والمصارف، في تنفيذ عمليات التدقيق الشرعي من خلال الأنظمة الالكترونية، وكيف ساهمت هذه الأنظمة في ضبط عمل التدقيق الشرعي، وقبل ذلك كيف تساهم أجهزة التدقيق الشرعي من ضبط الأعمال المالية، والمصرفية من خلال الأنظمة الالكترونية داخل إطار هذه المؤسسات، وفق النقاط الآتية:

م	المحور	تفاصيل
١	تنظيم إجراءات التدقيق الشرعي الكترونياً	تنظيم تسلسل الإجراءات التنظيمية لعمل إدارات التدقيق الشرعي، وأتمتة الدورة المستندية لعملية التدقيق من التخطيط إلى إصدار التقارير.
٢	مراجعة التزام الأنظمة الالكترونية، ومدى التزامها بالضوابط الشرعية قبل وأثناء العمل بها.	• التحقق من توافر المتطلبات الشرعية أثناء بناء الأنظمة الالكترونية للمنشأة.
٣	التدقيق من خلال الأنظمة الالكترونية	• مراجعة العمليات والخدمات التي تنفذها المنشأة من خلال الأنظمة الالكترونية. • وضع قيود الكترونية تتيح للأنظمة بتدقيق المدخلات.

المحور الأول: تنظيم إجراءات التدقيق الشرعي الكترونياً

الدورة المستندية للتدقيق الشرعي تتطلب تنظيماً يتوافق مع الإجراءات التي تتبعها إدارات التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية بداية من التخطيط، ثم إعداد أدلة التدقيق الشرعي، وتقارير التدقيق الشرعي، وانتهاءً بإصدار التقرير السنوي عن أداء المؤسسة من الناحية الشرعية.

قامت بعض المؤسسات في بناء أنظمة الكترونية تنظم هذه الدورة آلياً من خلال نظام يدير عملية التدقيق مستندياً من خلال تدفق الأعمال وفق نماذج عمل، وخط سير لكل خطوة من خطوات التدقيق، وتوزيع الصلاحيات بحسب المنصب الإداري لكل وظيفة في التدقيق الشرعي، طبقاً لجدول الصلاحيات داخل الإدارة.

في الخطوات الآتية سنوضح الآلية المتبعة في سير أعمال التدقيق الشرعي من خلال الأنظمة الآلية:

- تبدأ عملية التدقيق بالتخطيط لأعمال التدقيق آلياً، ووضع التواريخ المستهدفة للتدقيق خلال العام المالي للمؤسسة، وإدخال هذه التواريخ في الشاشة المعدة لهذا الغرض في النظام الآلي.
- يتم إعداد أدلة التدقيق الشرعي، وبرامج التدقيق آلياً في الشاشات، والنماذج المعدة لهذا الغرض في النظام الآلي.
- يتم نشر الخطة للمدققين الشرعيين، للتعريف بمواعيد الزيارات للتدقيق الشرعي.
- يتواصل النظام آلياً بأشخاص الاتصال -يتم تعريفهم وتحديدهم من خلال النظام- في الإدارات المعنية لإجراء ما يلزم لإعداد حصر الأعمال، وتزويد إدارة التدقيق الشرعي بالعمليات المنفذة.
- يحدد المسئول عن التدقيق الشرعي العينات محل التدقيق وفق الآلية المعدة لهذا الغرض آلياً.
- عند بدء تاريخ الزيارة للتدقيق الشرعي على منتج أو خدمة يظهر للمدقق الشرعي تاريخ بداية، ونهاية الزيارة، ودليل التدقيق الشرعي الخاص بهذا المنتج، أو الخدمة.
- يمارس المدقق عمله يدوياً أو آلياً بحسب الوثائق التي تصله من مجموعات الأعمال، ويدخل نتائج التدقيق في نموذج استمارة التدقيق الشرعي الآلية.
- يفرغ المدقق الملحوظات الشرعية في النموذج المعد لهذا الغرض "نموذج الملحوظة الشرعية"، أو "تقرير الزيارة"، ويعمدها في النظام لتنتقل لصاحب الصلاحية في التدقيق الشرعي لدراستها، ومناقشتها مع المدقق، وبعد اعتمادها تنتقل الملحوظة لتقرير التدقيق الشرعي.
- تنتقل الملحوظة بعد اعتمادها من صاحب الصلاحية في إدارة التدقيق الشرعي، إلى الشخص المسئول في الإدارة المعنية لاستيفاء الرد الذي يعبر عن الإدارة تجاه الملحوظة آلياً من خلال شاشة نموذج الملحوظة الشرعية.

- يعود رد الجهة آلياً إلى إدارة التدقيق الشرعي للنظر في كفايته، ثم تضع إدارة التدقيق الشرعي رأيها بشأن الرد، وعليه ينتقل نموذج الملحوظة الشرعية آلياً إلى التقرير الشرعي.
- يتم عرض التقرير على الهيئة الشرعية، أو من تخوله بإصدار التوجيه الشرعي بشأن الملحوظات الشرعية.
- يتم إدخال توجيهات الهيئة الشرعية بشأن الملحوظات الشرعية في نموذج "الملحوظة الشرعية"، وعليه يصدر التقرير الشرعي بتوجيه الهيئة الشرعية.
- يرسل التقرير آلياً للإدارة العليا في المؤسسة للعمل بتوجيهات الهيئة الشرعية على الملحوظات الشرعية لاتخاذ ما يلزم للمتابعة، وعمل الإجراءات التصحيحية اللازمة، وتحديد المسئول عن التصحيح، والتاريخ المتوقع لإجراء التصحيح.
- يتابع المدقق الشرعي الملحوظة في الشاشة المخصصة لهذا الغرض "المتابعة، والإجراءات التصحيحية" للملحوظة، ويتم إقفال الملحوظة بالإجراء المتخذ تنفيذاً لتوجيهات الهيئة الشرعية، وهنا ينتهي سير الإجراء بإقفال الملحوظة.
- يتيح النظام لإدارة التدقيق الشرعي خاصية تزويد الإدارة بالمعلومات الإحصائية، والرسوم البيانية، لنتائج التدقيق الشرعي خلال فترة التدقيق مما يضيف للتقرير ميزة تبرز فيها الأعمال التي قامت بها إدارة التدقيق الشرعي لكل فترة تدقيق.
- في نهاية العام المالي يتيح النظام إصدار التقرير الختامي لأعمال التدقيق الشرعي، ومن ثم التقرير السنوي الذي تقدمه الهيئة الشرعية للمساهمين في الجمعية العمومية لبيان أداء المؤسسة من الناحية الشرعية. هنا ينتهي خط سير تدفق العمل المستندي آلياً في إدارة التدقيق الشرعي.
- من الأدوات التي يقدمها النظام الآلي خاصية المتابعة من خلال النظام في شاشات تعد لهذا الغرض لمتابعة سير عملية التدقيق، ومتابعة مدى الإنجاز، وتحديد مكامن القصور في جهاز التدقيق الشرعي.

مميزات استخدام التقنية في الدورة المستندية للتدقيق الشرعي:

١. تنظيم سير إجراءات عمل التدقيق الشرعي آلياً، فلا حاجة للأوراق، ونماذج العمل المطبوعة.

٢. أرشفة جميع أعمال التدقيق الشرعي الكترونياً، وحفظ الملحوظات الشرعية بتسلسل يسهل الرجوع لها كمرجع للمدققين الشرعيين.

٣. سهولة تنميط الأعمال، وقولبتها والتحكم بها من صاحب الصلاحية لاتساق المخرجات في مظهر موحد، وبآلية تتوافق مع متطلبات التدقيق الشرعي.

٤. حفظ الوقت، والتقليل من الهدر نتيجة ما تتطلبه الأعمال اليدوية من بحث ووقت لإنجاز الأعمال.

٥. زيادة الإنتاجية لدى المدققين الشرعيين.

٦. الالتزام بجودة الأعمال وفق معايير الضبط الشرعية نتيجة إحكام نماذج سير العمل آلياً.

٧. المتابعة الآلية لسير عملية التدقيق الشرعي، وبيان جوانب القصور في عمل التدقيق، وسرعة التدخل لمعالجة الأخطاء.

٨. خفض التكاليف، وتقليل المصروفات نتيجة الاستغناء عن أعمال السكرتارية، والورق، وما يتبعها.

المحور الثاني: مراجعة التزام الأنظمة الالكترونية، ومدى التزامها بالضوابط الشرعية

حسب الإجراءات المتبعة في المؤسسات المالية فهي تقوم ببناء الأنظمة الالكترونية للمنتجات، والخدمات التي يتم الموافقة عليها من الجهات ذات الصلاحية داخل المؤسسة، ومنها الهيئة الشرعية، بعد كتابة متطلبات هذه الأنظمة في وثائق متطلبات الأنظمة، ومن ثم تنتقل إلى إدارات تقنية المعلومات للعمل على إنشاء النظام، ووضع الصلاحيات المطلوبة للتنفيذ، ومن ثم يتم اختبار هذه الأنظمة قبل التشغيل الفعلي لهذا النظام، للتحقق من مدى توافقه مع متطلبات المنتج أو الخدمة.

ونظراً لأهمية هذه المرحلة فقد تبنت بعض إدارات التدقيق الشرعي المشاركة في ضبط عمل هذه الأنظمة من الناحية الشرعية في ضبط المدخلات حتى تسلم المخرجات من المخالفات الشرعية، وبذلك تقلل من حجم المخاطر الشرعية المتمثلة في الملحوظات الشرعية التي تنتج عن الأنظمة الالكترونية.

فتقوم إدارة التدقيق الشرعي بالاتفاق مع إدارة المؤسسة بأن تكون أحد المعتمدين للأنظمة والتطبيقات الالكترونية داخل المؤسسة ليتم قبوله من إدارة تقنية المعلومات، وبالتالي لا يكون أي نظام نافذاً داخل المؤسسة إلا بعد اعتماده من إدارة التدقيق الشرعي.

وعليه تقوم إدارة التدقيق الشرعي داخل المؤسسة بإنشاء نظام لاستقبال طلبات مراجعة الأنظمة الالكترونية بحسب نوع الطلب على سبيل المثال:

- مراجعة وثيقة متطلبات نظام.
- مراجعة وثيقة تعديل على نظام.
- مراجعة اختبارات افتراضية للنظام... إلخ

ومن ثم تعد برامج المراجعة وفقاً لكل نظام بالرجوع للقرار الشرعي الذي ينظم المنتج أو الخدمة التي تخص هذا النظام، وبعد مراجعته، ووضع الضوابط الرقابية اللازمة له تجري الموافقة عليه لاعتماده وفق الصلاحيات التي تعطى لكل منصب إداري في إدارة التدقيق الشرعي.

حالة عملية:

١. تقدمت إدارة تمويل الأفراد (التجزئة) بطلب لإدارة التدقيق الشرعي النظر في وثيقة متطلبات نظام «تمويل مرابحة عن طريق الأسهم» للموافقة عليه من الناحية الشرعية؛ من خلال «نظام الطلبات الشرعي».

٢. يستقبل المدقق الشرعي الطلب، ويعد بناءً عليه برنامج المراجعة بعد الاطلاع على القرار الشرعي المنظم للمنتج، ويقوم بإعداد استمارات التدقيق، والضوابط الرقابية التي يجب توافرها في النظام.

٣. بعد مراجعة المدقق الشرعي للوثيقة يضع الضوابط الرقابية التي لم تستوفيها الوثيقة.

الضابط الشرعي:

على البنك تملك الأسهم، وحيازتها قبل بيعها على العميل.

الضابط الرقابي:

التحقق من الفصل بين الوظائف المتعارضة.

الهدف:

تحقيق الضابط الشرعي: أن يتملك البنك الأسهم قبل بيعها على العميل.

الإجراء الخاطئ في النظام:

أن تكون خاصية شراء الأسهم، وبيعها عند موظف واحد، وفي خطوة واحدة في النظام.

الإجراء الصحيح:

ضبط النظام الآلي وفق الآتي:

١. تحديد صلاحيات الموظف في المكاتب الأمامية في النظام بإدخال الطلبات، وطباعة العقود بعد إتمام عمليات الشراء وتملك البنك للأسهم فقط.

٢. تكون صلاحية الشراء وإتاحة طباعة عقد البيع من موظف آخر في قسم آخر وباسم مستخدم آخر.

النتيجة:

١. تقليل مخاطر الوقوع في الملحوظات الشرعية بالحد الأقصى.

٢. رفع كفاءة مستوى التنفيذ وفق المتطلبات الشرعية، وعدم الوقوع في محظور بيع ما لا يملك.

٣. التقليل من مستوى أهمية المنتج نتيجة لضبط مدخلات الأنظمة مما يعطي مخرجات صحيحة، وبالتالي يحجم من عدد زيارة المنتج في خطة التدقيق الشرعي.

المحور الثالث: التدقيق من خلال الأنظمة الالكترونية

تتنوع آليات التدقيق الشرعي، والمراجعة على أعمال المؤسسات المالية، والمصرفية، بحسب تقدم المؤسسة، وتماشيها مع التطور التقني والالكتروني في العالم؛ فالمنظمات التي تبنت التطبيقات الالكترونية في جميع أعمالها أصبحت عملياتها الكترونية، وأرشفتها للطلبات، والنماذج، والعقود الكترونية، وهناك من المؤسسات المالية التي لا زالت تمارس في بعض أعمالها بالطريقة اليدوية، وتستخدم التقنية الالكترونية في تسجيل العمليات، وتختلف هذه المؤسسات وفقاً لتعليمات، وتوجيهات السلطات الإشرافية في البلد الذي تعمل فيه.

وعليه فإن المدقق الشرعي يمارس مهامه، وعمله وفقاً للنظام الموجود في المؤسسة المالية؛ فإن كانت جميع أعمالها الكترونية، كانت أعمال المدقق الشرعي ومراجعته للعمليات جميعها آلية، فالنظام يصدر تقارير بالعمليات المنفذ خلال فترة التدقيق عن الفترة المحددة في خطة التدقيق، ومن ثم يقوم النظام بحساب العينة المطلوبة وفق المعطيات التي تم تغذيتها في النظام في آلية حساب حجم وعدد العينة، ومن ثم يقوم النظام بإصدار الإشعار آلياً للمدقق لمراجعة العمليات، ويسجل المدقق الشرعي ملحوظاته على هذه المستندات، ويصدر تقريره بشأن مراجعة المنتج أو الخدمة محل التدقيق من خلال نظام التدقيق الشرعي، وتستكمل إجراءات الملحوظة الشرعية آلياً وفق ما ذكرناه في المحور الأول من هذه الورقة.

ذكرنا في المحور الثاني أهمية ضبط الأنظمة الآلية في وضع القيود الشرعية على تنفيذ الأنظمة لتحقيق الضوابط الشرعية عند التنفيذ، مما يحد من وقوع الملحوظات الشرعية، وتتنوع القيود الشرعية تبعاً للمنتجات والخدمات، ومدى قابلية الأنظمة لتحقيقها.

ولاكتمال الاستفادة من الأنظمة الالكترونية تتطلع إدارات التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية إلى الوصول للتدقيق الشرعي الآلي، وتقوم الأنظمة بعمل التدقيق على مخرجات التنفيذ الآلية، وبالتالي تحد هذه الآلية من التدخل البشري للتدقيق، والمراجعة.

الملحوظات الشرعية بشكل عام قد تنحصر في الآتي:

- إجراء غير مجاز من الهيئة الشرعية.
- إجراء غير مطابق للمجاز من الهيئة الشرعية.
- عدم اكتمال البيانات عند التنفيذ.

ولمنع وقوع هذه الملحوظات نقوم بضبط النظام الآلي؛ بأنه على النظام عدم قيامه باستكمال الخطوات ما لم يتم استيفاء الضوابط الشرعية، ولإجراء التدقيق الآلي بعد تنفيذ العمليات، يجب تطوير الأنظمة بما يتيح لها قراءة المنفذة آلياً، ويتحقق النظام من مدى تطابق العملية المنفذة مع المعطيات التي وضعت في النظام، وهي القرار الشرعي المنظم للمنتج أو الخدمة.

مثال:

المنتج	تمويل شراء سيارة مرابحة
المستندات	• نموذج طلب شراء سيارة مرابحة. • عقد شراء مؤسسة التمويل للسيارة. • عقد بيع مؤسسة التمويل للسيارة على العميل. • وثيقة نقل الملكية.
آلية التنفيذ	آلية التدقيق الشرعي
آلية من بداية التنفيذ إلى النهاية بتسليم السيارة للعميل	تدقيق آلي، ويصدر النظام تأكيد التدقيق
آلية في بعض مراحل التمويل، ويدوية في البعض الآخر	تتطلب ضبط آلي في البعض، وتدقيق يدوي

يدوية من البداية إلى النهاية	تتطلب تدقيق يدوي
كيف يتم التدقيق على العملية آلياً	
• يجب أن يتوافر للأنظمة إمكانيات تتيح لها التدقيق الآلي للعمليات، ففي المثال أعلاه يجب أن يتاح للنظام قراءة التواريخ للمستندات للتعرف على التسلسل الشرعي الصحيح لتنفيذ العملية، فيجب أن يكون شراء المؤسسة التمويلية للسيارة سابق للبيع على العميل لتحقيق الضابط الشرعي؛ تملك السيارة قبل البيع. • يدخل في النظام النماذج، والعقود المجازة من الهيئة الشرعية، ويقوم النظام بمطابقة العقد المنفذ مع المجاز آلياً، ويعطي تأكيدات بشأن المطابقة، ومن قبلها هل المنتج مجاز من الهيئة الشرعية. يتيح النظام إمكانية التعرف على الحقول الفارغة وعدم تعبئتها لأن هناك من المعلومات ما قد يؤثر على شرعية المعاملة كترك مكان التاريخ فارغاً، وبالتالي لا يمكن للنظام التعرف على متى تم شراء السلعة، ومتى تم بيعها على العميل لتحقيق الضوابط الشرعية في سير المعاملة.	

الخاتمة

تم في هذه الورقة استعراض مدى استفادة مهنة التدقيق الشرعي من التكنولوجيا في أعمالها، وكيف ساهمت في تطور المهنة سواءً ما يتعلق بإجراءات العمل وتنميطها، أو آليات التنفيذ، والمراجعة، والحد الذي وصلت له التقنية في ابتكار أدوات جديدة تخدم المؤسسات في الاستغناء عن الآليات القديمة، واستبدالها بالأنظمة الحديثة التي أعطت نتائج ساهمت في تحقيق تطلعات، وأهداف هذه المنشآت.

ومن أبرز نتائج الورقة الآتي:

١. تعرفنا على كيف ساهمت التكنولوجيا في تنظيم سير إجراءات عمل التدقيق الشرعي آلياً بداية من التخطيط، مروراً بإعداد أدلة التدقيق، وبرامج التدقيق الالكترونية، وانتهاءً بإصدار التقارير.

٢. الأنظمة الالكترونية ساعدت في تنميط نماذج العمل في إدارات التدقيق الشرعي.

٣. الأنظمة الالكترونية قللت من أخطاء التدقيق، والمراجعة، لاعتمادها على تدفق العمل الالكتروني.

٤. ضبط الأنظمة الالكترونية لتنفيذ العمليات المالية، والمصرفية، حجم من الملحوظات الشرعية الناتجة عن أخطاء التنفيذ اليدوية.

٥. بإمكان الأنظمة الآلية التدقيق على العمليات، وإصدار التقارير والتأكيدات من مدى توافق التنفيذ مع المتطلبات الشرعي متى تم تغذيتها في النظام بشكل صحيح.

التوصيات

خلصت الورقة إلى توصيات من أهمها:

١. تبني المؤتمر التنسيق مع شركات التقنية لبناء أنظمة الكترونية مخصصة للتدقيق الشرعي، أو تدعم متطلبات التدقيق الشرعي لسد حاجة السوق.

٢. التنسيق والتكامل مع الجهات التنظيمية (الدولية، والمحلية) بما يخدم دعم التحول التقني لأعمال التدقيق الشرعي.